



الدليل الإرشادي لطلب إجراء الاتفاق المتبادل

أكتوبر ٢٠٢١م

جهاز الضرائب: تم تقديم المعلومات الواردة في هذا الدليل للإرشاد فقط. المعلومات المعروضة هنا لاتشكل "مشورة قانونية". لا يجب الافتراض بأن هذا الدليل الإرشادي يعتبر شامل أو يقدم إجابات محددة لكل مسألة.

الفهرس:

٤	السلطة المختصة بالنسبة لسلطنة عمان
٤	نظرة عامة
٤	تعريف الإتفاق المتبادل
٥	الأساس القانوني لإجراء الإتفاق المتبادل
٦	آلية إجراء الطلب
٦	مواعيد تقديم الطلب
٦	تاريخ بدء التقديم
٧	الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة عند تقديم الطلب (حيثما أمكن)
٧	إكمال الطلب
٧	تحليل طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) ودور الخاضع للضريبة
٧	السرية:
٨	عوامل قبول طلب إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP)
٨	مراحل عملية النظر في طلب إجراءات الاتفاق المتبادل
٨	المرحلة الأولى - فردي
٩	المرحلة الثانية - ثنائي
٩	التفاعل مع سبل إجراءات التقاضي والمعالجات المحلية
١٠	إرشادات أخرى ذات صلة
١٠	تحصيل الضريبة والفوائد والغرامات
١٠	تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل في حالة إجراء تعديلات على الحسابات بنية حسنة
١٠	أحكام مكافحة إساءة استخدام المعاهدات وأحكام مكافحة إساءة الاستعمال المحلية

١٠	السنوات المتعددة.....
١٠	إجراءات الاتفاق المتبادل المتعدد الأطراف.....
١٠	غياب المادة ٩ (٢) في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
١١	البنود التي لا تتناولها إجراءات الاتفاق المتبادل
١١	قرار الفصل في إجراءات الاتفاق المتبادل.....
١١	الإجراءات في حال التوصل إلى اتفاق بين السلطات المختصة.....
١٢.....	تنفيذ الاتفاقية
١٢	عدم التوصل إلى اتفاق بين السلطتين المختصتين
١٢.....	سحب طلب إجراءات الاتفاق المتبادل من قبل الخاضع للضريبة.....
١٣	الملحق رقم (١): المعلومات والمستندات المطلوبة عند تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل

السلطة المختصة بالنسبة لسلطنة عمان :

الغرض من هذه الوثيقة هو توضيح الإجراءات التي يمكن للخاضعين للضريبة من خلالها طلب المساعدة من السلطة المختصة في سلطنة عمان لحل المنازعات الناشئة عن فرض ضريبة بما يخالف أحكام اتفاقيات الازدواج الضريبي (DTA) ذات الصلة. ويعتبر جهاز الضرائب هو السلطة المختصة في سلطنة عُمان إذ تتعامل دائرة التعاون الدولي بالجهاز مع جميع المسائل مثل تبادل المعلومات عند الطلب (EOIR)، وطلب شهادة الإقامة للأغراض الضريبية (COR)، وإجراء الاتفاق المتبادل (MAP). ويجوز إرسال الطلبات عبر العنوان الموضح أدناه سواء باللغة العربية أو الإنجليزية:

الفاضلة / وصال بنت مقبول العبدوانية

مديرة دائرة التعاون الدولي

جهاز الضرائب، سلطنة عُمان

ص.ب: ٢٨٥، الرمز البريدي: ١٠٠

البريد الإلكتروني: wisal.abduwani@taxoman.gov.om

الهاتف: ٢٤٧٤٦٨٥٧ (٠٠٩٦٨)

نظرة عامة:

الغرض من هذا الدليل هو:

- تقديم المعلومات الضريبية التي يجب على الخاضعين للضريبة مراعاتها عند تقديم طلب المساعدة المذكور في البند السابق.
- يتعين الأخذ في الاعتبار أن أي اتفاق متبادل لا يمثل سابقة أو حالة مثل ملزمة للسلطة العمانية المختصة، وبالتالي لا يجوز طلب الاسترشاد به في أي حالات أخرى.

تعريف الاتفاق المتبادل:

إجراء الاتفاق المتبادل هو وسيلة يتم استخدامها لحل المنازعات الضريبية بموجب مادة إجراء الاتفاق المتبادل في اتفاقيات الازدواج الضريبي. وهو إجراء يتم من خلاله حل المنازعات فيما يتعلق بتجنب الازدواج الضريبي؛ وذلك عن طريق تسوية المنازعة بين جهاز الضرائب والسلطة المختصة ذات العلاقة.

وأجراء الاتفاق المتبادل عادة ما يكون بين سلطتين مختصتين (ثنائية) إلا أنه يجوز الدخول في اتفاق متعدد الأطراف لغرض إجراء الإتفاق المتبادل.

الأساس القانوني لإجراء الإتفاق المتبادل:

تتضمن المادة (٢٥) من نموذج الاتفاقية الضريبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الدخل ورأس المال ("MTC") آلية لحل الصعوبات التي قد تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما والتي قد تؤدي أو ستؤدي إلى خضوع الخاضع للضريبة المعني لضرائب تخالف أحكام الاتفاقية.

يسعى جهاز الضرائب إلى حل مثل هذه الحالات عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة الأخرى. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للخاضع للضريبة طلب المساعدة من السلطة المختصة لحل النزاع.

بشكل عام، تنص اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTAs) في عمان على أنه يجب على الخاضعين للضريبة التواصل مع السلطة المختصة في بلد إقامتهم لطلب مساعدة إجراء الاتفاق المتبادل. في الحالات التي يتم فيها تعديل الأرباح من قبل إدارة الضرائب التي تؤثر على الأطراف ذات الصلة في سلطات مختلفة، فمن المستحسن لكل خاضع للضريبة تقديم طلب منفصل للحصول على مساعدة إجراء اتفاق متبادل إلى السلطة المختصة في البلد الذي يقيم فيه.

تنص أحد أحكام الاتفاقية المتعددة الأطراف الموقعة في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩ التي تبنتها سلطنة عُمان، بأنه يسمح للخاضعين للضريبة بالتواصل مع السلطة المختصة في أي من الدولتين لطلب إجراء الاتفاق المتبادل بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. ومع ذلك، لن تُطبق القاعدة الجديدة إلا في المعاهدات التي يكون فيها نظراء سلطنة عمان بالاتفاقيات قد طبقت وصادقت على الاتفاقية المتعددة الأطراف. وفي حالة اختيار كلا البلدين لتطبيق القاعدة الجديدة، سيتمكن الخاضعين للضريبة من الاتصال بالسلطة المختصة في أي من الدول المتعاقدة في المعاهدة من أجل طلب مساعدة إجراء الاتفاق المتبادل، ويجب على الخاضعين للضريبة الرجوع إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA) ذات الصلة، وأحكام الاتفاقية المتعددة الأطراف (MLI) (بعد التصديق من قبل كلا الطرفين في المعاهدة) كمصدر مرجعي عند تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل.

آلية إجراء الطلب:

من أجل طلب المساعدة لإجراء الاتفاق المتبادل بصورة صحيحة، يجب على الخاضع للضريبة تقديم الطلب كتابياً إلى السلطة المختصة ذات الصلة حول الإجراء الذي أدى أو سينتج عنه فرض ضرائب لا تتوافق مع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA)، مع ضرورة توفير المعلومات المطلوبة على النحو المذكور أدناه.

مواعيد تقديم الطلب:

يتم تحديد مواعيد تقديم طلب للحصول على مساعدة إجراء الاتفاق المتبادل بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA). وبشكل عام، تتبع سلطنة عمان في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المادة (٢٥) وفق نموذج المعاهدة الضريبية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تنص على وجوب تقديم طلب مساعدة إجراء اتفاق المتبادل خلال ٣ سنوات من الإخطار الأول بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضرائب تخالف الاتفاقية. ومع ذلك، فإن بعض المعاهدات تنص على مواعيد مختلفة.

لذلك، يجب على الخاضعين للضريبة دائماً الرجوع إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي كمصدر مرجعي وأيضاً الرجوع إلى أحكام MLI ذات الصلة (بعد التصديق من قبل كلا الطرفين على المعاهدة) في مرحلة مبكرة لضمان تقديمهم الطلب في المواعيد الزمنية المحددة.

في حالة عدم استيفاء المواعيد المحددة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA)، فإنه لن يتم قبول طلب المساعدة لإجراء الاتفاق المتبادل، ويعتبر جهاز الضرائب التاريخ الذي يستلم فيه الخاضع للضريبة أول إخطار ربط ضريبي أو ما يماثله والذي أدى إلى الازدواج الضريبي بداية فترة الثلاث سنوات.

تاريخ بدء التقديم:

يعد تاريخ استلام المعلومات الموضحة في الملحق رقم (١) تاريخ البدء لطلب إجراء الاتفاق المتبادل (MAP) بموجب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. ويعتد بتاريخ البدء لأغراض تحديد الوقت المستغرق لحل إجراء الاتفاق المتبادل.

الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة عند تقديم الطلب (حيثما أمكن):

- يجب أن تستوفي الطلبات الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة التالية حتى يمكن لجهاز الضرائب النظر مباشرة في الطلب:
- الفترة الضريبية المعنية.
 - طبيعة الإجراء الذي أدى أو من المتوقع أن يؤدي إلى فرض ضرائب تخالف اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA).
 - الأسماء الكاملة وعناوين الأطراف المتعلقة بإجراء الاتفاق المتبادل.
- يجب أن يتعهد الخاضع للضريبة أيضاً بالاستجابة بشكل سريع لطلبات السلطة المختصة للحصول على البيانات الإضافية.
- ولن يعتد جهاز الضرائب بأي طلب ما لم يتضمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة عند تقديم الطلب.

إكمال الطلب:

لن يباشر جهاز الضرائب النظر في الطلب ما لم يستوف جميع البيانات المطلوبة، لذا على الخاضع للضريبة تقديم البيانات ذات الصلة الموضحة في الملحق رقم (١).

تحليل طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP) ودور الخاضع للضريبة:

يرجى العلم بأنه عند البدء بالتحليل التفصيلي لطلب إجراء الاتفاق المتبادل، فمن المحتمل أن يطلب جهاز الضرائب معلومات إضافية. وعليه يتوقع من الخاضع للضريبة التعاون مع الجهاز من حيث توفير البيانات الكاملة والدقيقة دون أي تأخير، وبدون ذلك لن يتمكن الجهاز من حل الخلاف. وخلال نظر الطلب يلتزم الخاضع للضريبة تزويد ذات البيانات إلى السلطة المختصة في السلطنة والسلطة المختصة الأخرى، وسيتم احاطة الخاضع للضريبة بحالة طلبه بشكل مستمر.

السرية:

بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل الصادر في ٢٠٠٩ وتعديلاته اللاحقة فإنه سيتم التعامل مع المعلومات المقدمة لطلب إجراءات الاتفاق المتبادل إلى جهاز الضرائب بسرية تامة. ويجب تنفيذ تبادل المعلومات بين جهاز الضرائب والسلطة المختصة للدولة المتعاقدة فيما يتعلق بطلب إجراءات

الاتفاق المتبادل وفقاً لأحكام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي. ويعتبر تبادل المعلومات التي يتم تداولها سرية ويكون الإفصاح عنها واستخدامها وفقاً لأحكام المعاهدة فقط.

عوامل قبول طلب إجراءات الاتفاق المتبادل (MAP):

العوامل التي سيأخذها جهاز الضرائب بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا كان سيقبل طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل، هي كما يلي:

- وجود اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين سلطنة عمان وسلطات الدول الأخرى والتي تحتوي على توفير التمكين المناسب.
- إجراءات في أحد البلدين أو كليهما أدت أو قد تؤدي إلى فرض ضرائب لا تتفق مع أحكام الاتفاقية.
- تتلقى السلطة المختصة طلباً صالحاً لطلب إجراءات الاتفاق المتبادل خلال المهلة المحددة في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA) المعمول بها (على النحو الوارد أعلاه).
- المسألة أو الإعتراض الذي تم تقديمه من قبل الخاضع للضريبة مبرر.

سيتم إبلاغ الخاضع للضريبة كتابياً من قبل جهاز الضرائب بقبول أو رفض الطلب، إذا أمكن، خلال (٣٠) يوماً من تاريخ اكتمال استلام الطلب واستيفاء جميع البيانات المطلوبة، مع توضيح الأسباب (في حال الرفض).

مراحل عملية النظر في طلب إجراءات الاتفاق المتبادل:

المرحلة الأولى - فردي

إذا أرتأت السلطة العمانية المختصة أن طلب قبول المساعدة مبرراً وفقاً للقواعد السالف ذكرها، تقرر فيما إذا كان بإمكانها حل المسألة من جانبها بشكل فردي. أما إذا تعذر ذلك لكون فرض الضريبة يعود كلياً أو جزئياً إلى إجراء اتخذته الدولة الأخرى سوف يتم العمل على التواصل مع السلطة المختصة بالدولة الأخرى، وبالتالي الانتقال إلى مباشرة المرحلة الثانية (الثنائية) من مراحل عملية نظر طلب إجراءات الاتفاق المتبادل.

المرحلة الثانية - ثنائي

خلال المرحلة الثانية، ستكون عملية طلب إجراءات الاتفاق المتبادل ثنائية، وستسعى السلطة المختصة العمانية إلى حل المسألة بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في البلد المعني الآخر. ومن المهم ملاحظة أنه بموجب الفقرة (٢) من المادة (٢٥) من نموذج المعاهدة الضريبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه يجب على كلتا السلطتين المختصتين التفاوض بهدف تجنب الازدواج الضريبي. ومع ذلك، فليس هناك ما يضمن حل المسألة بنجاح.

التفاعل مع سبل إجراءات التقاضي والمعالجات المحلية:

قد يطلب خاضع الضريبة المساعدة في إجراءات الاتفاق المتبادل بغض النظر عن وسائل الحلول الأخرى المنصوص عليها في القانون المحلي العماني.

ويمكن للخاضع للضريبة أن يطلب المساعدة وفقا لإجراءات الاتفاق المتبادل من السلطة المختصة بالتزامن مع سلوك طرق الفصل في المنازعات الضريبية وفقا للقانون الضريبي المحلي، وفي هذه الحالة يتعين على الخاضع للضريبة تقديم طلب وقف إجراءات النظر في المنازعة الضريبية لحين إنتهاء إجراءات الاتفاق المتبادل، فإذا لم يقدم الخاضع للضريبة طلب الوقف المذكور ستقوم السلطة المختصة بإجراء عملية إجراءات الاتفاق المتبادل انتظارا لنتيجة الفصل بشكل بات في المنازعة الضريبية من الجهة المختصة (لجنة التظلمات الضريبية - المحكمة).

وإذا صدر قرار أو حكم قضائي نهائي بشأن الحالة المعروضة فإن جهاز الضرائب سيكون ملزما قانونا باتباعه ولن يستطيع الحياد عنه.

إرشادات أخرى ذات صلة:

تحصيل الضريبة والفوائد والغرامات - وفقاً للقوانين المحلية العُمانية، فإنه أثناء طلب إجراءات الاتفاق المتبادل لن يتم وقف تنفيذ تحصيل الضريبة، ومع ذلك قد يتم وقف تنفيذها إذا قدم الخاضع للضريبة، بشكل منفصل، اعتراضاً على الربط الضريبي ودفع المستحقات الضريبية غير المتنازع عليها، وفقاً للقانون الضريبي المحلي، وعند الاقتضاء، سيتم تطبيق الفوائد والعقوبات وفقاً لقانون ضريبة الدخل.

تقديم طلب إجراء الاتفاق المتبادل في حالة إجراء تعديلات على الحسابات بنية حسنة - سيكون متاحاً تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل عندما يجري الخاضع للضريبة تعديلاً على حساباته بنية حسنة، مثل حالة ما إذا كان التعديل يعكس حسن نية الخاضع للضريبة لضمان الإقرار عن الدخل الحقيقي بشكل دقيق، وإذا كان قد أوفى بالتزاماته الضريبية في كلتا الدولتين بشكل صحيح.

أحكام مكافحة إساءة استخدام المعاهدات وأحكام مكافحة إساءة الاستعمال المحلية - عندما تنشأ قضايا تتعلق بتطبيق أحكام المعاهدة الخاصة بمكافحة إساءة الاستعمال أو تطبيق أحكام مكافحة إساءة الاستعمال المحلية، فإن عمان سوف تعمل على أن تحيط السلطة المختصة الأخرى بالمعلومات المقدمة والتشاور فيما بينهما مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

السنوات المتعددة - يجوز للخاضعين للضريبة تقديم طلبات إجراءات الاتفاق المتبادل عن عدة سنوات، مع مراعاة الحد الزمني في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA) ذات الصلة.

إجراءات الاتفاق المتبادل المتعدد الأطراف - عندما تتضمن إحدى مسائل إجراءات الاتفاق المتبادل أكثر من سلطتين، سيتعين على جهاز الضرائب النظر في الدخول إلى إجراءات اتفاق متبادلة ثنائية كطريقة للتعامل مع الحالات متعددة الأطراف وكذلك النظر في الطلبات المقدمة من قبل الخاضع للضريبة لعقد اجتماعات متعددة الأطراف مع الإدارات الضريبية الأخرى، وفقاً لشروط تجنب الازدواج الضريبي (DTA) ذات الصلة وموافقة الإدارات الضريبية الأخرى.

غياب المادة ٩ (٢) في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي - إذا لم تتضمن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي (DTA) ما يعادل المادة ٩ (٢) من نموذج المعاهدة الضريبية التابعة لمنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية، فإن جهاز الضرائب يعتبر هذا الازدواج الضريبي الاقتصادي ضمن نطاق تجنب الازدواج الضريبي (DTA) بموجب المادة ٩ (١) وبالتالي، فإن جهاز الضرائب على استعداد للنظر في طلب اجراءات الاتفاق المتبادل لمثل هذه الحالات.

البند الذي لاتتناولها إجراءات الاتفاق المتبادل - بينها :

- الفوائد والعقوبات التي تفرضها الدولة الأخرى،
- تسويات ثانوية / إعادة تسويات الأرباح المطبقة بموجب قوانين الدولة الأخرى.

قرار الفصل في إجراءات الاتفاق المتبادل:

هناك عدد من النتائج المحتملة في حالة طلب إجراءات الاتفاق المتبادل، بما في ذلك:

- حل المسألة فردياً من قبل السلطة المختصة المحلية.
- اتفاق السلطتين المختصتين على تخفيف أو إزالة الازدواج الضريبي بشكل كامل أو جزئي، أو رفض الطلب.
- عدم التوصل إلى اتفاق بين السلطتين المختصتين.
- سحب الطلب من قبل الخاضع للضريبة.

وتماشياً مع الإجراء رقم (١٤) من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، فإن جهاز الضرائب يلتزم بالسعي لحل مسائل إجراءات الاتفاق المتبادل خلال إطار زمني مدته (٢٤) شهراً من تاريخ استلام الطلب بالكامل. ومع ذلك، يعتمد إيجاد الحل على عدد من العوامل مثل مدى تعقيد المسألة، وتعاون خاضعي الضريبة، وعدد جلسات المفاوضات المطلوبة. ومن المتوقع أن يقوم الخاضع للضريبة بتقديم جميع المستندات الإضافية المطلوبة في غضون (٤٥) يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

الإجراءات في حال التوصل إلى اتفاق بين السلطات المختصة:

سيخطر جهاز الضرائب الخاضع للضريبة بمجرد التوصل إلى اتفاق متبادل مع السلطة المختصة الأخرى في غضون (٣٠) يوماً ما أمكن ذلك من اجتماع السلطات المختصة. وسيطلب جهاز الضرائب من الخاضع للضريبة تأكيد خطي ما إذا كان يقبل الاتفاق المتبادل في غضون ٣٠ يوماً من استلام خطاب جهاز الضرائب.

وإذا رفض الخاضع الضريبة الاتفاق المتبادل الذي تم التوصل إليه بين السلطات المختصة، فيمكنه الانسحاب من عملية إجراءات الاتفاق المتبادل ومتابعة أي إجراءات تقاضي محلية أخرى.

وفي هذه الحالة تعتبر المدة من تاريخ تقديم الطلب وحتى انتهاء مهلة الرد بقبول أو رفض ما تم التوصل إليه من اتفاق هي مدة وقف لسريان المواعيد القانونية للمنازعة الضريبية وفقا للقوانين المحلية.

تنفيذ الاتفاقية:

إذا تم تأكيد قبول الاتفاق المتبادل كتابيا من قبل الخاضع للضريبة، فإن جهاز الضرائب سينفذ الاتفاق المتبادل ويسعى لضمان تنفيذه دون تأخير. وفي الحالات التي يكون فيها استرجاع الأموال مستحقاً للخاضع للضريبة، سيُطلب منه حينها تقديم حسابات ضريبية معدلة للفترات المحاسبية إلى جهاز الضرائب.

حيث أنه لا يجوز استرداد أي ضريبة إلا بعد خصم أي مبلغ ضريبة يكون مستحقا على الخاضع للضريبة عن أية سنة ضريبية أخرى.

عدم التوصل إلى اتفاق بين السلطتين المختصتين:

في حالة عدم تمكن جهاز الضرائب من التوصل إلى اتفاق مع السلطة المختصة بإدارة الضرائب الأخرى، سيقوم جهاز الضرائب بإخطار الخاضع للضريبة كتابياً، حيثما أمكن ذلك خلال (٣٠) يوماً من اجتماعه مع السلطة المختصة الأخرى، مع تحديد سبب عدم التوصل إلى اتفاق.

سحب طلب إجراءات الاتفاق المتبادل من قبل الخاضع للضريبة:

يجوز للخاضع للضريبة سحب طلبه المقدم إلى السلطة المختصة (التي قدم إليها طلب إجراءات الاتفاق المتبادل) في أي وقت، ولكن يتعين عليه أن يتقدم بإخطار كتابي وبدون أي تأخير خلال مدة لا تتجاوز (١٥) يوماً إلى السلطة المختصة في حال حل القضية بأي وسيلة (على سبيل المثال حل القضية من خلال وسائل التقاضي التي يوفرها القانون المحلي للدول المتعاقدة)، وفي جميع الأحوال يجب أن يتضمن الإخطار سبب سحب الطلب.

الملحق رقم (١): المعلومات والمستندات المطلوبة عند تقديم طلب إجراءات الاتفاق المتبادل:

يجب تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة لطلب إجراءات الاتفاق المتبادل باللغتين العربية والإنجليزية، ويوضح أدناه المعلومات الواجب تقديمها:

١. الهوية: مثل الاسم والعنوان ورقم التعريف الضريبي (أو تاريخ الميلاد للأفراد) وتفاصيل الاتصال بالخاضع (الخاضعين) للضريبة المشمولين في الطلب والأطراف الأخرى في المعاملة ذات الصلة.
٢. تفاصيل العلاقة بين الخاضع للضريبة والأطراف الأخرى في المعاملة ذات الصلة.
٣. الأساس القانوني للطلب، أي المعاهدة الضريبية المحددة بما في ذلك (أحكام) المادة المحددة التي يعتبرها الخاضع للضريبة لم يتم تطبيقها بشكل صحيح من قبل إحدى الدولتين أو كليهما (والإشارة إلى الدولة وتفاصيل الاتصال بالشخص (الأشخاص) ذي الصلة في السلطة المختصة لتلك الدولة).
٤. حقائق المسألة وظروفها (بما في ذلك أي وثائق تدعم هذه الحقائق مثل البيانات المالية والاتفاقيات القانونية بين الشركات، والسنة (السنوات) الضريبية أو الفترة (الفترات) الضريبية المعنية والمبالغ المتعلقة بكل من العملة المحلية والأجنبية).
٥. تحليل المسائل ذات الصلة (مدعومًا بالوثائق ذات الصلة، على سبيل المثال، إشعارات تقدير الضرائب أو تقرير التدقيق الضريبي أو ما يعادله مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي، ودليل الضريبة المدفوعة (عند الاقتضاء)).
٦. يجب أن يذكر الطلب ما إذا كانت المسألة (المسائل) المعروضة في طلب إجراءات الاتفاق المتبادل قد تم التعامل معها مسبقًا، على سبيل المثال، في حكم مسبق أو اتفاقية تسوية أو من قبل لجنة التظلمات الضريبية أو المحكمة. يتضمن ذلك تفاصيل أي طعون وإجراءات تقاضي بدأها خاضعي الضرائب أو الأطراف الأخرى في المعاملات ذات الصلة. إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب تقديم نسخة من هذه الأحكام أو الاتفاقيات أو أي قرارات قضائية تتعلق بالقضية.
٧. أي معلومات أو مستندات أخرى تطلبها السلطة المختصة، ويجب أن تكون الردود على طلبات الحصول على معلومات إضافية كاملة، ويجب تقديمها في غضون الوقت المنصوص عليه في طلب هذه المعلومات أو المستندات.

٨. التعهد بالاستجابة بشكل كامل وسريع قدر الإمكان، مع توفير معلومات دقيقة وكاملة، لجميع الطلبات المعقولة والمناسبة التي تطلبها السلطة المختصة.

تأكيد ما إذا كان طلب إجراءات الاتفاق المتبادل قد تم تقديمه أيضًا إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى - إذا كان الأمر كذلك، يجب أن يوضح الطلب ذلك، جنبًا إلى جنب مع تاريخ هذا التقديم، واسم وتعيين الشخص أو المكتب الذي تم تقديم الطلب إليه (MAP). يجب أيضًا تقديم نسخة من هذا التقديم (بما في ذلك جميع المستندات المودعة مع هذا التقديم) ما لم يكن محتوى كلا التقديمين للطلب متماثل فيمكن الاكتفاء بالإشارة إلى ذلك.